# الآثار الناجمة عن جائحة كورونا

مداخلة في ندوة الطاولة المستديرة في معهد ماس بتاريخ 2020/4/22

كانت هناك الكثير من المحاولات المبكرة في مختلف دول العالم لتقدير الخسائر والتكاليف التي تسببت بها الجائحة، وتم تطبيق العديد من النماذج الرياضية والاقتصادية والإحصائية المتطورة لتقدير حجم ذلك. وكانت هناك نتائج متباينة.

في فلسطين، كانت هناك أيضا عدة محاولات، (قام بها ماس وسلطة النقد والجهاز المركزي لإحصاء والبنك الدولي ومؤسسات أخرى محلية ودولية)، وأظهرت التقديرات نتائج متباينة أيضا. ويرجع هذا التباين بشكل رئيسي إلى اختلاف الافتراضات، والمنهجية، والفترة الزمنية، والمتغيرات المستقلة، وغيرها. ولكنها جميعا تشير إلى أن التكاليف باهظة، سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة من المتغيرات الكلية.

ولكن هذه المحاولات تعاني من عيوب رئيسية. أولها أنها تركز على النواحي الاقتصادية والمالية، مثل التراجع في معدلات النمو، وانخفاض الإنتاج، أو تدني الدخل، أو زيادة معدلات البطالة، أو تقليص الصادرات، أو تكلفة الموارد التي تم إنفاقها لمواجهة الوباء على حساب أمور أخرى. ولكن معظم هذه الدراسات تتجاهل الأبعاد والخسائر الأخرى، وبالذات الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية بعيدة المدى.

لم يحاول أحد أن يقدّر الخسائر الناجمة عن تراجع مستوى التعليم، بعد أن توقف التدريس في المدارس والجامعات، وتم اللجوء إلى أسلوب التدريس عن بعد الذي لم تكن البنية التحتية له جاهزة. والمفارقة أن الجامعات التي كانت لا تعترف بالشهادات العلمية التي تم الحصول عليها من خلال التعليم عن بعد، أصبحت تقوم هي بالتعليم عن بعد، ولكن في ظروف غير مواتية.

كذلك، لم يحاول أحد أن يحسب حجم الخسائر النفسية للأطفال الذين اضطروا للبقاء في منازلهم لأسابيع، خائفين من شيء مجهول، ممنوعين من اللعب مع أقرانهم في ساحات المدرسة أو في الشوارع الخلفية. ولم يحسب أحد مقدار التآكل الذي يصيب رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وتآكل المهارات الفردية والجمعية نتيجة قلة التدريب وعدم ممارسة الأشخاص لعملهم، ولا أحد يدرك شعور الآباء والأمهات الذين فقدوا وظيفتهم بالإحباط، أو حتى بالمهانة، لأنهم لم يتمكنوا من تلبية احتياجات أبنائهم وأسرهم.

وبالتالي فإن تقدير الخسائر التي خرجت بها النماذج الاقتصادية المتعددة لا تعبر سوى عن جزء بسيط من الخسائر الكلية الناجمة عن الجائحة والإجراءات المصاحبة لها.

الأمر الثاني، الذي تعاني منه المحاولات المتكررة لدراسة آثار الجائحة، هو أن كل هذه المحاولات تتم بينما الجائحة مستمرة، وبافتراضات تبدو متفائلة بإمكانية انتهاء الأزمة وعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي خلال فترة محددة، ما بين ثلاثة شهور وستة شهور، دون توضيح كيف سيتم ذلك.

من الواضح أن بعض القطاعات لن تستطيع العودة خلال سنة أو أكثر، وبالذات القطاع السياحي الذي يعتمد على حركة السياح واستئناف حركة الطيران وفتح المعابر والحدود، وهي أمور يصعب التكهن بموعد لعودتها إلى ما كانت عليه. كما أن بعض المؤسسات الاقتصادية قد لا تعود أبدا إلى العمل حتى بعد انتهاء الجائحة، وخصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأنهم خرجوا من السوق بسبب عدم قدرتهم على الصمود في وجه الجائحة. إضافة إلى العمال الذين فقدوا أعمالهم والذين قد لا يستطيعون الحصول على عمل آخر خلال الشهور القادمة. فكثير من المؤسسات سوف تسرح بعض الموظفين لكي تستطيع تحقيق توازن في التدفقات النقدية، دون أن يبدو واضحا متى سيتم إعادة توظيفهم، وهذا ما سينعكس على ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة.

لا يختلف اثنان على أن معدلات البطالة سوف ترتفع بشكل ملحوظ نتيجة الجائحة ولفترة قد تمتد لأكثر من سنة، ولكن الشيء المهم هو أن جزءا من هؤلاء العاملين سوف يتوجه للعمل في إسرائيل وربما المستوطنات، إذا وجدوا فرصة لذلك، مما يعني زيادة الاعتماد على إسرائيل في التوظيف والدخل، وهو عكس ما كنا ننادي فيه من ضرورة الانفكاك عن إسرائيل.

باختصار، ليس من السهل تقدير الخسائر التي سوف تنتج عن وباء كورونا، فالأمر يعتمد على طول فترة الأزمة ومقدار حدتها، ويتطلب أن نأخذ بالاعتبار الخسائر المادية والمعنوية، الملموسة وغير الملموسة، الاقتصادية والمالية والاجتماعية والنفسية. وبالتالي، فإن النماذج المعروضة في السوق حاليا تمثل الحد الأدنى من الخسائر الكلية للجائحة.